الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد سكيي (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سميلي

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال : التقارير المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) .

(أ) الأمم المتحدة (تابع) .
مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة " الغات" جامعة الامم المتحدة .

(ب) برنامج الامم المتحدة الانمائي .

(ج) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

(هـ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(ز) صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة

(ح) صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية

(ط) مؤسسة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (تابع)
التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٢ بـ-١ (ادارة الشؤون المالية) (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/33/SR.7
29 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :
Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

78-37283

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٠ من جدول الاعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
(A/33/5 المجلدات الاول الى الرابع و Add.1وAdd.2وAdd.4 الى Add.8، و A/33/171)

(أ) منظمة الامم المتحدة (تابع) (A/33/5 المجلد الاول، A/33/171 الفقرات ٢ الى ٢١)

١ - السيد بيدرسن (كندا) : قال انه يحرص على تقديم تهانيه لمجلس مراجعي الحسابات على تقريره القيم ، الذى يتضمن لأول مرة التغييرات الهامة التي أدخلت عام ١٩٧٦ على المنهجية المتبعة من اللجنة . فاعتماد مفهوم جديد لعمليات مراجعة الحسابات قائم على مراجعة النظم ، وهو بوجه خاص مبادرة هامة تسير في اتجاه دعم الادارة المالية للمنظمة . وأضاف انه من المحقق أن تصحيح العمليات لن يكفي لتسوية جميع المشاكل اذا كانت النظم المالية ، نفسها تحتوى بعض النواقص . وبالتالي ، فان الوفد الكندى ، اذ يؤيد هدف المجلس المتمثل في مراجعة النظم المالية ، على اساس دائم ، يقر بأن ذلك لايحول ، البتة ، دون مراجعة العمليات ايضا كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٢ - وأضاف ان وفد بلاده ، الذى فحص نماذج الادارة المالية التي وردت بشأنها انتقادات في تقرير اللجنة ، يخال له انه فهم ان مشاورات قد جرت بين مجلس مراجعي الحسابات والامانة العامة ، وان معالم الحالات الفورية تتناول مسائل يمكن معالجتها على نحو مرض في اطار الاجراءات المعمول بها . ولهذا يأمل الوفد الكندى ان اللجنة ستعني بوجه خاص ، بالاجراءات الواجب اتخاذها لتدارك نقائص النظم المالية التي تتسبب في وجود حالات من هذا النوع ، بدلا من تركيز جهودها على حالات خاصة . على ان هذه النماذج تكشف عن الحاجة الى ادخال تحسينات جديدة على اجراءات الرقابة المالية . وفعلا ، فقد أشار مجلس مراجعي الحسابات الى انه قد خلص الى الاستنتاج العام الذى مؤداه ان النظم المالية الحالية لم تعد تسمح بالاستجابة ، على نحو كاف ، الى متطلبات نمو انشطة الامم المتحدة التى تتسم باللامركزية ، الى حد بعيد وتشعب هذه الانشطة وتنوعها المتزايد .

٣ - وأردف قائلا ان عددا كبيرا من الدول الاعضاء يواجه صعوبات اقتصادية خطيرة وأنه من الطبيعي اذن ان تحرص اللجنة على ان يتوخى التزام جانب الحذر في تنفيذ الميزانية ، التى يجب ان تمتثل للاهداف المحددة . وفي هذا الصدد قدم مجلس مراجعي الحسابات توصيتين موضوعيتين تهدفان الى تدارك الوضع الراهن . ففي المقام الاول ينبغي ان يتسنى للمراقب القيام على الصعيد المركزى بتوجيه وارشاد وادارة مجموع الوظائف المالية ، اى على سبيل التدقيق : (أ) اسداء النصائح فيما يختص بجميع النظم المالية والنظم ذات الصلة ، في المقر وفي المكاتب خارج المقر الرئيسي ، والقيام بدراسة النظم الجديدة واقرارها ؛ (ب) التدخل مباشرة في تعيين كافة الموظفين الماليين ، وجميع الاشخاص الذين يضطلعون بمسؤوليات مالية هامة ، وفي تحسين وتقييم سلوكهم المهني . وفي المقام الثاني ، ينبغي ان يكون في ادارة شؤون المالية موظف مالي متقدم ، تابع

(السيد بيدرسن ، كنـــدا)

للمراقب ، ومتفرغ تماما لتطوير وتصميم وارساء وتقييم نظم الادارة والرقابة الماليتين ؛ وينبغي ان يتمتع هذا الموظف بما يناسب من المهارات والمعرفة والمسؤوليات والسلطةوالخبرة والموارد اللازمة مـــن الموظفين ، قصد اعداد وارساء وتقييم نظم الادارة والرقابة الماليتين .

٤ - واستطرد قائلا ان الوفد الكندى يؤيد تأييدا تاما هذه المقترحاته وانه بالرغم من ان النظام المالي وقواعد الادارة المالية في الامم المتحدة تتيح الان للمراقب السلطات الكافيه لتمكينه من اداء وظائفه ، فان رؤساء الادارات غالبا مايتخذون تدابير دون الرجوع اليه في ذلك ، ولاسيما فيما يتعلق بالمخصصات ، بحيث يكون المراقب عاجزا عن التأكد من ان الاموال قد انفقت بحذر ، وفي الاغـراض التى خصصت لها . ويرى ممثل كندا ، مثل مجلس مراجعي الحسابات ، انه ينبغي ، اذن دعـــم صلاحيات المراقب . ولاحظ السيد بيدرسون ان نظام رقابة من نوع ما اقترحه المجلس لايمكن ان تكـون له الفعالية التامة الا اذا قام رؤساء الامانات الذين يتلقون اموالا بتقديم عرض كامل عن استخدام هذه الاموال للمراقب ، اى اذا أقروا ، اقرارا تاما ، بدور المراقب في ادارة جميع النظم المالية والنظر فيها .

٥ - وفيما يتعلق بالتوصية الثانية ، يؤيد الوفد الكندى فكرة انشاء فريق مكلف بارساء ومراقبة مجموع نظم الادارة والرقابة الماليتين . وقال ان مثل هذه النظم تستلزم بحكم طبيعتها الديناميكية عنايـــة دائمة . وبالتالي ، يطلب وفد كندا بالحاح الى اعضاء اللجنة ، ان يوافقوا على الموارد اللازمـــة لتمكين الادارة من أداء هذه المهام ذات الاهمية البالغة ويأمل الوفد الكندى وفقا لموقفه العام بشأن طلب اعتمادات اضافيه ، ان يمّول جزء على الاقل من هذه النفقات الجديدة ، من خلال توزيع جديد للموارد المتاحة .

٦ - السيد بالاماريتشـــوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ انه ، اذا كانت الامانة العامة قد اتخذت عددا من التدابير قصد تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في عـــدد من الحالات ، فان نصوص الميزانية تفتقر الى الدقة ، والرقابة على المخصصات غير سليمة ، والنظـــم المالية لاتحدد ولا تقيم المسؤولية المحاسبية لمديري البرامج ، كما ابرز ذلك تقرير المجلس (A/33/5 ، الفصل الرابع ، الفقرة ١٩) . وقال في هذا الصدد ، ان التقارير المالية المقدمة الى اللجنـــة الخامسة لاتحتوى المعلومات الكافية لتمكينها من تقييم الحالة المالية والاقتصادية للامم المتحدة . فلو كانت ، مثلا ، الجداول متضمنة لبيانات عن النفقات المكرسة لساعات العمل الاضافيه وللموظفيـــن المؤقتين في كل دائرة من دوائر الامانة العامة ، لكان بالامكان تحليل ماذا كان لهذه النفقـــات مايبررها اقتصاديا .

٧ - واضاف ان مجلس مراجعي الحسابات قد اثبت ان شعبة الميزانية لاتجرى رقابة فعالة علـــى نفقات مختلف دوائر الامانة العامة . وهكذا ، فان هذه الدوائر مستمرة في عقد نفقات ، حتى بـــدون اذن من شعبة الميزانية ، الامر الذى يحول دون اجراء الرقابة اللازمة ويفضي الى تجاوز الاعتمادات . وقال ان هذا الوضع يؤدى الى تبذير أموال الامم المتحدة ، بل وحتى الى وجود حالات تزوير ، كمـا

(السيد بالامارتشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة)

يتضح ذلك من الفقرات ٥٢ الى ٥٤ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وان الادارة والامانة العامة للامم المتحدة يجب ان يتخذا التدابير اللازمة لانهاء هذه الممارسات . ولاحظ ان التوصيات الهامة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ، والتي يوافق عليها الوفد السوفياتي في جملتها ، ستساعد على ذلك .

٨ - وذكر بعد ذلك بأن الوفد السوفياتي كان لدى اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، قد عارض ، معارضة تامة ، ادراج اعتمادات في الميزانية تخصص لتسديد تكاليف الفائدة وتسديد أصل السندات التي اصدرتها الامم المتحدة قصد تمويل العمليات المضطلع بها في الكونغو وفي الشرق الاوسط . وأعلن ان وفد بلاده يؤكد مرة أخرى موقفه المبدئي ، وهو ان هذه النفقات لا يجب ان تدرج في الميزانية العادية للامم المتحدة .

٩ - واشار ممثل الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى ، الى ان غاية الميزانية العادية للامم المتحدة في مفهوم المادة ١٧ من الميثاق محصورة في اغراض ادارية لاغير وان تمويل المساعدة التقنية ليس من هذه الاغراض لان المساعدة التقنية يجب ان تمّول عن طريق التبرعات ويجب ان تكون خارجة عن الميزانية العادية للامم المتحدة وان تدرج في ميزانية برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٠ - واكد في ختام كلمته ان وفد الاتحاد السوفياتي لن يعارض ، والحالة هذه ، اعتماد تقارير مجلس مراجعي الحسابات .

١١ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال انه يحرص على تقديم تهانيه لمجلس مراجعي الحسابات على تحليله المفيد جدا لمواضع الضعف في نظام وضع وتنفيذ ميزانية الامم المتحدة . واضاف ان وفد المملكة المتحدة يؤيد استنتاجات المجلس بخصوص اهمية مراجعة النظم ، والحاجة الى تخصيص اعتمادات اضافية لادارة الشؤون المالية لتمكينها من تدارك عيوب النظام الحالي . كما يوافق وفد بلاده على ملاحظات اللجنة الاستشارية بخصوص مسألة الموارد التي ينبغي ان تتاح لهذا الغرض. وأعلن ان وفد المملكة المتحدة يوافق ، كذلك ، على الاستنتاج الذى انتهت اليه اللجنة الاستشارية وهو ان النظام المالي الحالي للامم المتحدة وقواعد الادارة المالية قد نصت على احكام متعلقة باسناد السلطات والوظائف التوجيهية اللازمة لادخال التغييرات الموصى بها من مجلس مراجعي الحسابات . وقال من جهة اخرى ، ان تعزيز موظفي ادارة الشؤون الماليه ينبغي ان يساعد المراقب على تحسين واعداد الميزانية البرنامجية وفقا للمبادئ التوجيهية التى حددتها الجمعية العامة .

١٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية ، قال ان الضرورة الاساسية هي دعم السلطات المسندة للمراقب في هذا المجال . واعرب عن اقتناع وفد المملكة المتحدة بأن اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد سينتج عنه تحسين واضح في سير العمل بالنظام المالي . ولكن يجدر ، مع ذلك الملاحظة بان العمل بهذا النظام لم يظهر الى حد الان عيوبا هامة ، وذلك على الرغم من النواقص التى بيّنها مجلس مراجعي الحسابات .ولذلك يجب ، مع الاعتراف بان الاتجاه الجديد للمراجعة على اساس النظم تجديد هام ، الا يغفل المرء القيمة الاساسية لاجراءات المراجعة التقليدية لمختلف المعاملات ، تلك الاجراءات التي يجب ، أن يستمر تطبيقها في نفس الوقت مع الاجراءات الجديدة .

١٣ — السيد هاكستهاوزن (الدانمرك) : لاحظ أن الدانمرك بلد صغير ، الا أنه يدفع اشتراكات هامة نسبيا في ميزانية الأمم المتحدة ، عن طريق التبرعات المرتفعة القيمة . وانه ، فعلا ، يؤمن بالأمم المتحدة ويولي أكبر أهمية لأنشطتها . ولهذا السبب ، فان الوفد الدانمركي يتابع باهتمام خاص جميع الجهود المبذولة قصد تأمين الفاعلية القصوى في استخدام الأموال المتاحة للمنظمة . وأضاف أن نسبة كبيرة من الرأى العام الدانمركي تشك في جدوى ايصال الأموال بواسطة جهاز اداري ثقيل الى حد ما ؛ وهي تخشى أن تكرس نسبة مرتفعة أكثر من اللزوم ، من المبالغ المعنية للنفقات الادارية . ولهذا يتعيّن أن يتسنى دحض هذا النوع من الحجج بما يؤكد أن وجود نظام بالغ الفعالية داخل الأمم المتحدة يضمن استخدام الأموال المخصصة في وجوهها الحقيقية .

١٤ — واستطرد يقول ان الوفد الدانمركي يدرك أنه من الصعب جدا ادارة منظمة هائلة مثل الأمم المتحدة ، ذات الأنشطة المتنوعة للغاية ، والتي تشهد تطورا سريعا . ولهذا يجب ألا تعتبر الملاحظة التي مفادها أن اجراء رقابة مشددة على استخدام الأموال بمثابة انتقاد موجه للأمانة العامة . فتحقيق هذا الهدف هو في الواقع أمر لا غنى عنه ، بسبب تدهور الوضع المالي للأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد الدانمركي يؤيد بالتالي ما يبذله مراجعو الحسابات من جهود لدعم فعالية الرقابة على الميزانية ورحب في هذا الصدد بعزم الادارة الثابت ، على التعاون مع مراجعي الحسابات وعلى تحقيق توصياتهم .

١٥ — وأردف ممثل الدانمرك قائلا ان التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات بخصوص تطوير سير عمليات الرقابة على الميزانية ذات أهمية قصوى لأنها ستسمح بتحسين مراقبة النتائج المحرزة فعلا ، بالنسبة للمبالغ المصروفة . وقال ان تفكيره يتجه بالخصوص الى الفقرة ٤٦ (ب) من التقرير الخاص للمجلس ، التي أوصي فيها بأن يتم " تحديد حاصلات كل برنامج فرعي ، كلما كان ذلك ممكنا " والى الفقرة ٦١ (و) من نفس التقرير التي تبرز أهمية " التحليل المنتظم للفروق بين الخطط الموافق عليها والنتائج الفعلية " . وأضاف ان التوصية المقدمة في الفقرة ٤٦ (أ) الرامية الى " ادراج الايرادات والدفوعات الخارجة عن الميزانية " هامة كذلك . ولاحظ أنه قد يكون من المفيد في هذا الصدد ، الحصول على بعض التفاصيل الاضافية عن الأهداف المنشودة ، ومعرفة الى أى حد يعتزم دعم عملية الرقابة على الميزانية . ومن رأى الوفد الدانمركي أنه يجب الحرص على ألا تكون هذه الرقابة مفصلة وتقنية الى حد يجعلها تعرقل الادارة السليمة .

١٦ — السيد غريدو (الفلبيين) : قال انه يود أن تبين الأمانة العامة ما اذا كانت النفقات المعقودة باذن من الموظف المصدق الذي يعينه المراقب كانت مرخصة في حدود المبالغ المخصصة أو في حدود الموارد المتاحة للأمين العام .

١٧ - السيد غوس (استراليا) : نوّه بمجلس مراجعي الحسابات على تقريره القيّم ، الذى يسمح باجراء تقييم مفيد جدا ، لمدى استخدام الأموال المخصصة للأمم المتحدة فيما هي معقودة لـه . وقال ان الوفد الاسترالي يولي أهمية خاصة لتوصية مراجعي الحسابات الرامية الى دعم صلاحيات المراقب بحيث يتسنى له أن يقوم على الصعيد المركزى بتوجيه وقيادة وادارة كافة الوظائف المالية . ومن الضرورى فعلا ، القيام بصورة دائمة بفحص النظم المالية بحيث يكون ممكنا ، حين يتبين أن هذه النظم لا تعمل على نحو مرض تماما ، اجراء التصحيحات اللازمة بدون انتظار تدخل هيئات خارجية معنية بمراقبة هذه النظم والنظر فيها . ولاحظ السيد غوس أنه قد سبق أن اتيحت له الفرصة للاعراب عن تحفظات الوفد الاسترالي بخصوص التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن تكوين فريق معني بالنظم ، وهي التوصية التي يرى الوفد الاسترالي أنها لا تتوقع جميع الموارد اللازمة لتمكين هذا الفريق من أداء المهام التي قد يعهد بها اليه على نحو تام . ومن جهة أخرى ، فان الوفد الاسترالي لا يمكنه ، بأية حال من الأحوال ، ان يؤيد رأى اللجنة الاستشارية الذى مفاده ان ارساء نظام جديد للادارة والرقابة الماليتين يمكن أن يكون حلا نهائيا ، طالما ان أى نظام للرقابة هو بالضرورة عملية في تطور مستمر .

١٨ - السيد بيرسون (بلجيكا) : قال انه اندهش كثيرا عند قراءة الملاحظات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بخصوص الحسابات المتصلة بأنشطة التعاون التقني ، وذلك للعدد الكبير من الأخطاء والشواذ التي لوحظت ، على وجه التخصيص ، بمناسبة تنفيذ المشاريع في الميدان . وأشار الى أن المجلس قد ذكر في الفقرة ٤٣ من تقريره (A/33/5 ، الفصل الرابع) ، أنه من الواجب تماما تحسين الرقابة على جميع الحسابات المتصلة بأنشطة التعاون التقني ، وأن الادارة ينبغي أن تعمل على ذلك على أساس الأولوية العالية . وأضاف أن الوفد البلجيكي يتساءل ، في هذا الصدد ، عما اذا كانت المقترحات الأولية المقدمة من مراجعي الحسابات ، فيما اذا ما وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الحالية ، بعد أن تبنتها الادارة وأيدتها الى حد ما اللجنة الاستشارية ، ولا سيما فيما يتعلق بانشاء وظائف جديدة ، ستسمح بتحسين جميع الحسابات المتصلة بأنشطة التعاون التقني ، أى بتعبير آخر ، هل أن الادارة ستشعر عندئذ ، بأنها معززة كل التعزيز للاجابة على المشاغل التي أعرب عنها مراجعو الحسابات .

١٩ - السيد ويليامز (بنما) : نوّه بمجلس مراجعي الحسابات على العمل الذى أنجزه أثناء الدورة المنصرمة . وقال انه يرى على الخصوص أن المفهوم الجديد لعمليات المراجعة على أساس النظم يمثل تقدما جليا جدا بالنسبة للمنهج التقليدى الذى كان يتمثل في مراجعة العمليات على حدة . وأضاف ان هذا المفهوم الجديد ينبغي أن يفضي الى تيسير أعمال المراجعة الى حد بعيد جدا ، وهو خليق بالترحيب بصورة خاصة في هذا العهد ، عهد تطور النظم المعتمدة على الحاسبة الالكترونية . وأعلن أن وفد بلاده يؤيد بدون تحفظ الملاحظات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، تلك الملاحظات التي كانت حصيلة مناقشات متعمقة والتي تقوم اللجنة الآن ببحث نتائجها .

٢٠ - السيد ويلسون (رئيس لجنة عمليات المراجعة) : أحاط علما مع الارتياح بالتأييد الواسع جدا للاتجاه الجديد لعمليات مراجعة الحسابات من أعضاء اللجنة . وهو الاتجاه الذى أصبحت المراجعة بمقتضاه ، مركزة ، لا على فحص العمليات بل على فحص النظم . ولاحظ أنه يجب ، مع ذلك ، توضيح ان هذا التغيير في الاتجاه لا يعني أن الممارسة المتمثلة في مراجعة العمليات المحددة قد أهملت . وأن الهدف من الاتجاه الجديد هو التأكد مما اذا كانت هذه النظم محكمة في تصميمها ومما اذا كانت تشتمل على العناصر الكفيلة بضمان تشغيلها على نحو متوازن . وهذا يعني حينئذ اجراء عمليات رقابة انتقائية قصد اثبات صحة التقييم الأولي ، والتركيز ، أثناء مراجعة العمليات في حد ذاتها ، على الميادين التي ظهرت فيها بعض الثغرات . وبذلك يمكن التعرف على الحالات المحددة التي تبين طبيعة النواقص التي تظهر في نظام الادارة المالية في جملته .

٢١ - وأردف قائلا ان المناقشة قد أظهرت أيضا أهمية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات وأن هذه المسألة منصوص عليها صراحة ، في الفقرة ١٢ (د) من تقرير مجلس مراجعي الحسابات بوصفها أحد الاهتمامات الأربعة الخاصة التي أبرزها رئيس المجلس في ملاحظاته المقدمة الى اللجنة الاستشارية في العام الماضي . ولاحظ أن تغييرات هامة قد أدخلت ، منذ ذلك الحين ، كما هو مذكور ، خاصة ، في الفقرة ١٨ (د) من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وأعرب السيد ويلسن عن ابتهاجه ، في هذا الصدد ، باعتراف الادارة بأهمية عمليات المراجعة الداخلية للحسابات . وأكد السيد ويلسن لأعضاء اللجنة في ختام كلمته أن مراجعي الحسابات سيستمرون في متابعة التدابير التي تتخذها الادارة قصد تحقيق توصياتها وأنه سيقدم في الوقت المناسب ، تقريرا في هذا الموضوع الى اللجنة .

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة "الغات" (A/33/5 ، المجلد الثالث ، A/33/171 ، الفقرتان ٢٢ و ٢٣)

٢٢ - لم تقدم أية ملاحظة بشأن هذا التقرير .

جامعة الأمم المتحدة (A/33/5 ، المجلد الرابع ، A/33/171 ، الفقرات ٣٩ الى ٤٥)

٢٣ - السيد غريدو (الفلبين) : قال انه اندهش لخطورة ملاحظات اللجنة الاستشارية . وقال ، بقلق ، الى أن الجامعة مازالت الى حد الآن في حاجة الى موظف ميزانية مقتدر ، وأنه لا شك في أن أموالا طائلة قد بذرت لهذا السبب ، أثناء الأربع سنوات الأخيرة . وقال انه بينما تحاول الأمم المتحدة جاهدة تحسين نظم رقابتها المالية ، يجب اتخاذ تدابير لتدارك هذا الوضع الذى يشكل مثالا سيئا ، ويجب اعطاء الأولوية المطلقة لمسألة تدبير موظف ميزانية مقتدر ، على جميع المسائل الأخرى .

٢٤ - وبخصوص استخدام الحاسبات الالكترونية قال السيد غريدو أنه يأمل في التعرف على الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأنشطة .

٢٥ - السيد مانسن (جامعة الأمم المتحدة) : اعترف بأن الجامعة مازالت ، فعلا ، في حاجة الى موظف ميزانية يحظى بالكفاءات اللازمة . وان البحث عن مرشح مقتدر هو أحد أسباب قدومه الى نيويورك . وأضاف انه لأسباب مالية لم يتسن القيام بذلك قبل هذا التاريخ ، اذ أنه لم يكن من المقدر انشاء أية وظيفة جديدة في عام ١٩٧٩ . وأشار الى أن الوضع المالي للجامعة ليس بأكثر الأوضاع متانة وأن انشاء وظيفة في طوكيو يكلف ثمنا باهظا ، ومع ذلك ، ونظرا لأهمية هذه المسألة فقد أمكن الحصول على وظيفة اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . وقال ان هناك بالرغم من ذلك رقابات مالية داخل الجامعة ، وانه قد تبين أن الموظفين المعينين لأداء هذه المهمة كانوا في مجموعهم على مستوى من الفعالية لا بأس به .

٢٦ - وبخصوص استخدام المعدات الالكترونية ، ذكر السيد مانسن ان هذا الاستخدام قد شمل جميع البرامج ذات الأولوية . وان الحكومة اليابانية هي التي تقدم الحاسبات الالكترونية وأن الجامعة لا تتكبد سوى تكاليف تخزين البيانات وجمعها . وأضاف ان معظم هذه النفقات تقتطع من ميزانية الدوائر الادارية . وان الشروع في الاستعانة بالحاسبات الالكترونية لم يتم الا منذ ستة أشهر وان موظفين اثنين يقومان بهذا العمل ؛ الا أن النتائج المحرزة كانت الى حد الآن مرضية جدا . ولاحظ في الختام أن هذا النشاط لا يكلف في الوقت الحاضر مبالغ مالية كبيرة الا أنه سيتسبب ، بالتأكيد ، في نفقات ترتفع قيمتها باستمرار في المستقبل .

٢٧ - الرئيس : قال انه يحرص على أن يشير الى أنه كان ينبغي بالرغم من جميع الصعوبات ، تدبير موظف ميزانية نظرا لأهمية هذه الوظيفة ، وبالتالي فان الجامعة ليس لها أى عذر .

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/33/5/Add.1 ، A/33/171 ، الفقرات ٢٤ الى ٢٦)

٢٨ - السيد ماجولي (ايطاليا) : أعرب عن أمله في الحصول على معلومات اضافية بخصوص مشروع تحسين النظم المتكاملة ، والتقدم المحرز في هذا المجال . وأضاف انه يرغب ، علاوة على ذلك ، في الحصول على توضيحات بشأن استخدام المعدات غير القابلة للتحويل التي بلغت قيمتها ١ر٤٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٢٩ - السيد بيرسون (بلجيكا) : لاحظ أن فائض ايرادات برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة ١٩٧٧ بلغ ١٦٦ مليون دولار . وقال انه يرى أن مجلس مراجعي الحسابات كان عليه أن يقدم توصيات قصد استخدام هذه الأموال لفائدة بلدان العالم الثالث . وذكر ، علاوة على ذلك ، بأن وزير بلجيكا للشؤون الخارجية قد أعرب في اليوم السابق عن أمله في خفض النفقات العامة لبرامج الاعانة المتعددة الأطراف الى أقصى حد ، اذ أن هذه النفقات تستنزف ٣٠ الى ٤٥ في المائة من الموارد ، زيادة على الـ ١٤ في المائة المخصصة للمنظمات المكلفة بتنفيذ المشاريع . وأضاف أنه ينبغي على مجلس مراجعي الحسابات أن يهتم بهذه المسألة ، اذا لم يكن قد فعل ذلك ، وان

(السيد بيرسون، بلجيكا)

يتقدم باقتراحات في هذا الشأن . وأردف قائلا انه لمن دواعي القلق أن يلاحظ المرء أن أكثر من ٣٠ في المائة من الموارد تسخر لمجابهة النفقات العامة ، وان هذا يعني هذه المبالغ لا يمكن ، اذن ، تكريسها لفائدة البلدان النامية .

٣٠ - السيد كوياما (اليابان) : لاحظ مع الارتياح ، ان ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد اتخذت التدابير اللازمة وفقا لتقرير مجلس مراجعي الحسابات لسنة ١٩٧٦ . وأضاف ان تقرير المجلس عن سنة ١٩٧٧ يشير ، مع ذلك ، الى عدد من المسائل التي يجب ادخال تحسينات بشأنها ؛ وقال ان الوفد الياباني يوافق على وجهات نظر المجلس في جملتها .

٣١ - وأضاف ممثل اليابان ان العملات غير القابلة للتحويل كانت تبلغ ٤٠ مليون دولار في نهاية ١٩٧٧ ، وانه لمن دواعي الارتياح أن يلاحظ المرء أن الوضع سائر الى التحسن في هذا الميدان . بفضل ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبلدان المتبرعة من جهود .

٣٢ - وأشار الى أن مجموع الاشتراكات غير المسددة المعلن عنها من الحكومات كان يبلغ ٣٤ مليون دولار في نهاية ١٩٧٧ ، وهو مبلغ مرتفع أيضا . وقال انه ينبغي لجميع الحكومات التي لم تسدد ما تبقى بذمتها أن تقوم بذلك أو ، على الأقل ، أن تعلم مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأنها عاجزة عن الدفع ، لكي تحذف المبالغ المقابلة من حسابات البرنامج .

٣٣ - وأردف قائلا ان الوفد الياباني يلاحظ أنه قد اتخذت تدابير فيما يتعلق بمشكلة تحديد ما تدفعه الحكومات من الاشتراكات ، الأمر الذى سمح بتخفيض قيمة الاشتراكات غير المحددة ، من ٥٥٠ مليون دولار في نهاية ١٩٧٦ الى ٣ ملايين دولار في نهاية ١٩٧٧ .

٣٤ - ولاحظ أنه لم يكن ممكنا استنادا الى رأى مجلس مراجعي الحسابات تحديد القيمة الصحيحة للحسابات المصرفية التي بلغت قيمتها المسجلة ٧٨٠ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وأعلن ان الوفد الياباني يوافق بدون تحفظ على ملاحظات مراجعي الحسابات بخصوص وجوب اتخاذ تدابير فورية بغية تحديد قيمة هذه المبالغ وتصفية الحسابات . ولاحظ أنه يبدو أن هذا الوضع ناجم ، في معظم الحالات ، عن كون المكاتب الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لم تتمكن من تصفية حساباتها ، أو من تقديم معلومات كافية . وقال انه ينبغي اتخاذ تدابير قصد تدارك هذا الوضع .

٣٥ - وذكر السيد كوياما بأن عددا من التغييرات قد ادخلت في عام ١٩٧٧ . ان الوفد الياباني يلاحظ باهتمام خاص ، التغيير الذى أدخل على مناهج تقييد حسابات مصروفات البرامج ، حيث طلب الى الوكالات المنفذة أن تدرج في البيان عن مصروفاتها في عام ١٩٧٧ الالتزامات المقابلة للأملاك والخدمات المقدرة في ميزانيات المشاريع لعام ١٩٧٧ والمعقودة قبل نهاية السنة ؛ الا أن الوفد الياباني يرى أن تغيير مناهج المحاسبة باستمرار قد يكون مضرا ، وهو يأمل في أن يكون ممكنا في المستقبل القريب اعتماد مناهج محاسبة رشيدة أكثر .

(السيد كوياما ، اليابان)

٣٦ - ولاحظ أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد رجا المدير أن يبذل كل مافي وسعه لكي تبلغ مصروفات ١٩٧٧ الهدف المحدد لهذا العام . وأعرب السيد كوياما في الختام عن أمله في أن يسمح مشروع تحسين وتكامل النظم بتحسين نظم الرقابة المالية ونوعية التقارير المالية .

٣٧ - السيد غريدو (الفلبين) : قال انه يرجو أن يعرف ما اذا كان نهج المراجعة على أساس النظم يستخدم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا ، وهل انه يسمح بتحديد قيمة العملات غير القابلة للتحويل ، حيث أن هذه المسألة لا تبدو بجلاء في حسابات البرنامج . وأعرب عن أمله في التعرف ، أيضا ، على الطريقة التي تستخدم بها العملات غير القابلة للتحويل .

٣٨ - الرئيس : لاحظ ، مع الانشغال ، ان التقرير المعروض على اللجنة يتناول من جديد ، العديد من المسائل التي سبق أن تم النظر فيها في الدورة الحادية والثلاثين . وأضاف على الخصوص ان مسألة تصفية الحسابات مازالت تمثل مشكلة تشغل البال ؛ وزيادة على ذلك ، فان مناهج المحاسبة للمكاتب الخارجية مازالت تبدو غير كافية .

٣٩ - السيد ويلسن (رئيس لجنة عمليات المراجعة) : أشار بخصوص مسألة النفقات العامة ، الى أن المشكلة موجودة قيد النظر لدى مختلف هيئات المنظومة ولا سيما الأفرقة العاملة الخاصة . وأشار زيادة على ذلك ، الى أن نهج المراجعة على أساس النظم مستخدم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أيضا ، الا أنه لا يسمح بالتفريق بين العملات غير القابلة للتحويل والعملات الأخرى ، وان الحوار قائم بين مراجعي الحسابات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن مشكلة العملات غير القابلة للتحويل .

٤٠ - السيد زيهل (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) : أشار في البداية الى أن مشروع تحسين النظم المتكاملة الذى اعتمده مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، قد سمح بتحقيق تقدم كبير جدا . وأن الخبير الاستشارى الذى استعان به برنامج الأمم المتحدة الانمائي قدم تقريرا مفصلا جدا ، هو الآن محل مناقشات متعمقة داخل البرنامج . وأضاف أنه قد وضع برنامج عمل بشأن المرحلة الثانية من العمليات المتمثلة في النظر في التقرير وفي الموافقة على بعض الحلول المقترحة ، أو تغييرها وفي اعتماد الأولويات . وأشار الى أن هذا البرنامج حافل للغاية ، نظرا لأهمية التقرير ، الا أن المرحلة الثانية ينبغي أن تنتهي في شهر كانون الثاني/يناير من السنة القادمة .

٤١ - واجابة على سؤال طرحه ممثل ايطاليا ، أشار السيد زيهل الى أن مراجعي الحسابات قد ذكروا بأهمية المشكلة التي تطرحها العملات غير القابلة للتحويل . وأضاف ان مجلس الادارة قد انتبه الى هذه المسألة ، وانه قد اتخذت بعض التدابير : فالبلاد التي تدفع اشتراكها بعملات غير قابلة للتحويل تكون موافقة على أن تقوم بتحويل مبلغ قيمته ٧ر١ ملايين من الدولارات الى عملات أخرى غير قابلة للتحويل لكنها قابلة للاستخدام . ويتم الآن تحويل مبلغ ١ر١ مليون دولار الى عملات غير قابلة للتحويل وقابلة للاستخدام ، وسيتم في موعد لاحق تحويل ٧٠٠ ٠٠٠ دولار . وقد كان

(السيد زيهـــــل)

من المقدر أن تبلغ العملات غير القابلة للتحويل ٤٧ر٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٧٨ . ويعتقد الآن أنها لن تكون أكثر من ٤٣ مليون دولار تقريبا . ولاحظ السيد زيهل أن هذه الأرقام مازالت غير مرضية الا أنه قد تم احراز تقدم حقيقي .

٤٢ - وبخصوص فائض الايرادات البالغ ١٦٦ مليون دولار ، الذى أشار اليه ممثل بلجيكا ، قـــال السيد زيهل أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يحاول قبل كل شيء تفادى وقوع أية أزمة مالية جديدة مثل تلك التي عرفها في ١٩٧٥ . ولهذا السبب ، فان تنفيذ المشاريع لم يتم بالسرعة المرجـــوة . وبخصوص مسألة النفقات العامة ، قال ان مناقشات تجرى حاليا بين برنامج الأمم المتحدة الانمائـــي والمنظمات المكلفة بالتنفيذ وأن هذه المسألة تحظى بالعناية ، وعلى سبيل الأولوية .

٤٣ - وأجاب السيد زيهل على ما قاله ممثل اليابان ، فأشار الى أنه قد أحرز بعض التقدم فيمـــا يتعلق بالاشتراكات غير المسددة ، المعلن عنها من الحكومات ، والتي بلغت في نهايـــة ١٩٧٧ ما قيمته ٣٤ر١ مليون دولار وخفضت في آب/أغسطس ١٩٧٨ الى ٢١ر٧ مليون دولار . وبخصـــوص تحديد الاشتراكات قال ان الاشتراكات غير المحددة التي بلغت ٢ر٩ مليون دولار في نهاية ١٩٧٧ لم تعد تبلغ الآن أكثر من ٤ر١ مليون دولار (منها ٣٤٠ ٠٠٠ دولار غير محددة ، حقا) . وهكذا فقد أحرز تقدم في هذا المجال أيضا .

٤٤ - أما بخصوص تصديق الحسابات المصرفية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فقد تمت مراجعـــة مبالغ قيمتها ٣٤٥ ٠٠٠ دولار ولكنها ظلت حتى نهاية ١٩٧٧ غير محددة وذلك نظرا للصعوبـــات في الحصول على معلومات كافية . غير أن هذا المبلغ قد خفض بعد ذلك ، بعد أن نظر برنامـــج الأمم المتحدة الانمائي والأمم المتحدة في الوضع . وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، سيعهد بالقيـــام بهذه المراجعة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحده بعد أن كان البرنامج يتولاه بالاشتراك مع الأمم المتحدة . ولاحظ أنه اذا لم يكن من المؤمل أن يتم تحديد جميع المبالغ لدى اعداد التقريـــر القادم ، فان المسألة ستحظى ، مع ذلك ، بكامل العناية التي تستحقها .

٤٥ - وبخصوص تغيير نظام تقييد دفاتر حسابات مصروفات البرنامج ، ذكر السيد زيهل أن النظام القديم لم يكن يسمح بالحصول على ما يكفي من المعلومات من بعض المنظمات ، الا أنه من المحقـــق أن التغيير المستمر لمناهج تقييد دفاتر الحسابات قد تكون له آثار ضارة . وذكر السيد زيهـــل ، في الختام ، أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد طلب الى مراجعي الحسابات وضـــع صيغة نموذجية لتقييد المصروفات في دفاتر الحسابات تستخدمها جميع المنظمات ؛ ومن المرجـــح أن هذا التدبير سيكون مفيدا .

(السيد زيهـــل)

(ج) مؤسســة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/33/5/Add.2 ، الجـــزء الأول ، A/33/171 ، الفقرة ٢٧)

٤٦ - السيد غريدو (الفلبين) : أعرب عن أمله في أن يتمكن مكتب مؤسسة الأمم المتحـدة لرعاية الطفولة لأوروبا من الاحتفاظ بالأماكن المخصصة له في قصر الأمم في جنيف ، وذلك بدون مقابل بما أنه هيئة فرعية للجمعية العامة .

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/33/5/Add.4 ، A/33/171 ، الفقرة ٢٨)

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئيـــن (A/33/5/Add.5 ، A/33/171 ، الفقـــرات ٢٩ الى ٣١)

٤٧ - لم تقدم أية تعليقات بشأن هذين التقريرين .

(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/33/5/Add.6 ، A/33/171 ، الفقـــرات ٣٢ الى ٣٧)

٤٨ - السيد غريدو (الفلبين) : قال انه يود أن يعرف سبب بقاء حجم أنشطة برنامج الأمـم المتحدة للبيئة في مستوى أقل مما كان مقدرا في الميزانية .

٤٩ - السيد براون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) : قال ان برنامج الأمم المتحدة للبيئـــة يحاول ، قدر طاقته ، في تدارك هذا الوضع . وذكر مع ذلك ، بأن البرامج ، طبقا لتوجيهـــات مجلس ادارة البرنامج ، يجب أن تنفذ في حدود الموارد المتاحة ، الا أنه يجب الاحتفاظ بالمبالـغ الكافية من النقد من سنة الى أخرى .

(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/33/5/Add.7 ، A/33/171 ، الفقـــرة ٣٨)

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنـات البشريـــة (A/33/5/Add.8 ، A/33/171 ، الفقرة ٤٦)

٥٠ - لم تقدم أية تعليقات بشأن هذين التقريرين .

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (تابع)

التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٢ - باء - (ادارة الشؤون المالية) (تابع) (A/33/7/Add.1؛ A/C.5/32/66)

٥١ - السيد غرين (نيوزيلندا) : أشار الى أن تخصيص اعتماد اضافي لخدمات الخبـــراء الاستشاريين ، قصد دعم ادارة الشؤون المالية قد يكون معارضا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٩ الذى كانت نيوزيلندا أحد مقدمي مشروعه . واعترف مع ذلك بأن الحجج المقدمة من مجلس مراجعي

(السيد غرين ، نيوزيلنـــدا)

الحسابات لدعم توصياته مقنعة . وأشار الى أن اللجنة الاستشارية تؤيد مقترحات الأمين العـــام وترى ، بالخصوص أنه يجب الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين قصد اعداد الدليل المالـــي . وأضاف أنه ، نظرا لكونه يعتبر أن هذا الدليل سيكون مفيدا جدا لتحسين الادارة والرقابة الماليتين وأنه يجب تشديد الرقابة على استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريـــين ، فان الوفد النيوزيلندى لا يعارض في تخصيص اعتماد اضافي لخدمات الخبراء الاستشاريين في هذه الحالة الخاصة ، وذلك رغم تأييده تأييدا ثابتا للقرار ٣٢/٢٠٩ .

٥٢ - السيد سادلير (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه يؤيد مقترحات الأمين العـــام المتعلقة بانشاء وظائف اضافية والاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين ، في صيغتها المفيـــدة طبقا لتوصيات اللجنة الاستشارية . وأعرب عن رأيه بأن انشاء وظائف اضافية قصد تحسيـــن الادارة والرقابة الماليتين ، سيؤول في نهاية الأمر الى التخفيض في المصروفات ، لأنه سيزيد في فعاليـــة ادارة الشؤون المالية . وأكد ممثل الولايات المتحدة أنه عندما يعلن موافقته على انشاء وظائـــف جديدة ، انما يتصرف وفقا لسياسة بلاده ، أى أنه يجب ألا يكون هناك أى نمو واضح للبرامـــج أثناء فترة السنتين القادمة . وأعرب بعد ذلك عن أمله في أن يكون مجلس مراجعي الحسابـــات قادرا على تتبع التقدم المحرز في مجال التنظيم الادارى وعلى تقديم تعليقات في هذا الشـــأن ، وأنه سيبين الوفورات التي يحتمل أن يسمح بتحقيقها انشاء وظائف جديدة في ادارة الشؤون المالية واقترح ممثل الولايات المتحدة رفع تقرير في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الرابعـــة والثلاثين .

٥٣ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال انه يعتبر النفقات الاضافية التـــي قد يتسبب فيها دعم ادارة الشؤون المالية ، مبررة . وأنه يؤيد توصية مجلس مراجعي الحسابـــات الرامية الى انشاء وظائف اضافية قصد تحسين الادارة والرقابة الماليتين . وطلب اتخاذ التدابيـــر الملائمة قصد تمكين الأمين العام من تطبيق هذه التوصيات . وأعلن من جهة أخرى عن تأييـــده لتوصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد اضافي لخدمات الخبراء الاستشاريين (A/33/7/Add.1 ، الفقرة ١٠) لأنها تبدو له مطابقة لقرار الجمعية العامة .

٥٤ - السيد كمال (باكستان) : ذكر بأن وفده يؤيد التوصية الرامية الى تعزيز موظفـي ادارة الشؤون المالية ، وذلك خاصة بتدبير موظف متقدم للشؤون المالية تابع للمراقب ومتمتع بالمهـــارات والمعرفة والمسؤوليات والسلطة والخبرة والموارد من الموظفين اللازمين ، يتفرغ بصورة تامة لاعـــداد وتنظيم وارساء وتقييم نظم الادارة والرقابة الماليتين؛ الا أنه يستصوب أن يتم التقيد بتوصيات اللجنـة الاستشارية فيما يتعلق بالزيادة في الموارد من الموظفين ، وذلك في انتظار أن يكون المراقب قادرا على تقييم النتائج المحرزة ، وأن يتقدم بتقرير في ذلك الى اللجنة الخامسة ، عن طريق اللجنـــة الاستشارية ، في الدورة القادمة . وأضاف أنه يخشى أن يقوم الموظف المالي المتقدم الذى اقتـرح توظيفه ، بممارسة بعض الوظائف التي كلف بها المراقب ، والتي يكون المراقـب عاجزا عن تأديتها ،

(السيد كمال ، باكستان)

بسبب شدة ثقل مهمته . وأوضح أن هذا الموظف قد يكون ،في هذه الحالة ، غير قادر على التفرغ تفرغا تاما للمهام التي فكر فيها مجلس مراجعي الحسابات . وأردف ممثل باكستان قائلا انه يؤيد رأى المراقب القائل بأن الادارة السليمة لنظام الرقابة تستلزم عناية مستمرة ، وأنه يأمل في أن يتقيد المراقب بما تصبو اليه اللجنة الخامسة اذا ما قررت هذه اللجنة الموافقة على الاعتمادات الموصى بها من اللجنة الاستشارية .

٥٥ - وتعرض بعد ذلك الى مسألة المناصب الشاغرة ، فأشار الى أنه ينبغي الاهتمام ، على سبيل الأولوية بتوظيف مدير لشعبة الميزانية ، اذ أن هذا المنصب مازال شاغرا . ولاحظ أن ذلك قد يمثل أحسن دعم يمكن تقديمه لادارة الشؤون المالية اذ أن الوظيفة المعنية هامة للغاية وهي تعتبر ، نوعا ما ، تتمة لمنصب الموظف المالي المتقدم المعتزم انشاؤه .

٥٦ - وبخصوص وضع دليل مالي ، قال الممثل الباكستاني انه من الممكن على سبيل الاستثناء ، مخالفة قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٢٠٩ وأنه يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية (A/33/7/Add.1 ، الفقرة ١٠) .

٥٧ - السيد ماجولي (ايطاليا) : ذكر بأنه يؤيد ، بصورة عامة ، تعزيز ادارة الشؤون المالية ، لكنه غير راض تمام الرضا عن الكيفية المتوقعة لهذا التعزيز . فهو اذ يقر بأن المراقب مطالب بأداء مهمة مضنية تزداد ثقلا باستمرار ، يلاحظ في نفس الوقت ، مع الانشغال ، أن الاقتراح الذى تقدم به مجلس مراجعي الحسابات يؤول ، في الواقع، الى انشاء دائرة جديدة ، في حين أن مهمة اللجنة تتمثل في منع تكاثر الدوائر . وأضاف أنه يخشى وقوع التداخل بين وظائف كل من المراقب والموظف المالي المتقدم المقترح توظيفه . وهو يرى مع ذلك أن توصية اللجنة الاستشارية صائبة وذات صلة بالموضوع ، وهو مستعد للموافقة عليها ، مع العلم بأن الأمر ما هو الا اجراء استثنائي ، وشريطة أن تكون الوظائف المعهود بها للموظف الجديد ، داخلة ، على أساس حصرى في اطار أنشطة ادارة الشؤون المالية .

٥٨ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال في معرض الحديث عن مسألة تعزيز موظفي ادارة الشؤون المالية ، انه بعد مضي أقل من سنة على اعتماد الميزانية يقدم طلب باعتمادات اضافية قصد الزيادة في عدد موظفي الأمانة العامة ، وأعلن أن هذا الطلب لا يبدو له معقولا وأنه ليس له ما يبرره ، وذلك نظرا لوجود مناصب شاغرة ولكون عدد الموظفين الحالي يبدو له متجاوزا للحد الكافي . وأضاف أن الوفد السوفياتي غير قادر ، في هذه الظروف ، على تأييد مقترح يرمي الى تخصيص اعتمادات اضافية . وذكر في هذا الصدد بأن هذا الموقف مبدئي وأن كل تجاوز للاعتماد ينبغي أن يمول ، في نظر وفده ، عن طريق توزيع جديد للاعتمادات التي سبق تخصيصها ، وتحسين مناهج العمل في الأمانة العامة .

(السيد بالامارتشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٥٩ - وتعرض بعد ذلك لمسألة الاعتمادات الاضافية الموصى بتخصيصها لخدمات الخبراء الاستشاريين ، فذكر بأن الجمعية العامة قد رجت من الأمين العام في قرارها ٣٢/٢٠٩ أن يضمن عدم تقديم تقديرات تكميلية للانفاق على الخبراء والخبراء الاستشاريين أثناء فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وأكد أن اللجنة الخامسة ، اذا ما وافقت على مقترح الأمين العام ستتعارض مع مقرر كانت قد اعتمدته هي نفسها . وأضاف أن الأمر يتعلق بمسألة خمير ، وأنه يعارض ، في هذه الظروف ، معارضة تامة ، تخصيص أية اعتمادات اضافية قصد تمويل خدمات الخبراء الاستشاريين .

٦٠ - السيد دياتين (مساعد الأمين العام للشؤون المالية ، والمراقب) : ذكر بأن المسألة قيد النظر كانت قد عرضت على اللجنة الخامسة في الدورة السابقة ، الا أن اللجنة لم تتمكن ، لضيق الوقت ، من النظر فيها . وقال ان ذلك يبرر في رأيه النظر في هذه المسألة من جديد في الدورة الحالية . وأكد السيد دياتين أنه يشاطر ما أبداه بعض الممثلين من قلق فيما يتعلق بالزيادة في عدد موظفي الأمانة العامة ، وأنه يرى ، هو أيضا ، أنه لا يجب انشاء وظائف جديدة الا اذا كانت لازمة لزوما تاما . وأكد لأعضاء اللجنة الخامسة أن الأمر لا يتعلق ، في الحالة الراهنة ، بمجرد تدبير موظفين اضافيين ، بل بانشاء وظيفة جديدة ستتمثل في ارساء نظام يسمح باجراء رقابة على الأنشطة المالية في العالم بأكمله . وقال ان ذلك هو السبيل الوحيد لتأسيس واجراء رقابة مالية مناسبة .

٦١ - وتعهد المراقب بعد ذلك بأن يحاول قدر الامكان ، العمل على ملء الشواغر ، وذلك من خلال توزيع جديد للموظفين . ولاحظ أنه ، بما أن الأمر يتعلق باختيار موظف متقدم في الشؤون المالية ، يجب العثور على مرشح متمتع بأعلى ميزات الكفاءة ، الأمر الذى قد يتطلب بعض الوقت .

٦٢ - ولاحظ المراقب في الختام أنه من اللازم لزوما مطلقا وضع دليل مالي ، وأنه يجب ، لتحقيق ذلك ، الاستعانة بخبراء يكونون قادرين على التفرغ ، تماما ، لهذه المهمة .

٦٣ - الرئيس : اقترح على اللجنة أن توافق ، في قراءة أولى ، على اعتماد بقيمة ١٥٥٠٠٠ دولار تحت الباب ٢٢ واعتماد بقيمة ٢٩٤٠٠ دولار تحت الباب ٢٥ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، على أن يعوض عن هذا الاعتماد بتقييد مبلغ بنفس القيمة تحت الباب الأول للايرادات .

٦٤ - وقد تقرر ذلك .

٦٥ - السيد بلياريف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : أعلن عن اندهاشه لبت اللجنة في عجالة بشأن مسألة هامة تثير اعتراضات بالغة الخطورة . وأضاف أن المبررات التي اعطيت لتخصيص اعتمادات اضافية مشكوك فيها ومتناقضة ، في نظره ، وأنه يعتبر أن اللجنة لم تول هذه المسألة ما يكفي من العناية .

٦٦ - السيد ابراشيفسكي (بولندا) : قال انه يتفق في الرأى مع الوفود التي أشارت الى أن اللجنة الخامسة ، بموافقتها على اعتمادات اضافية للانفاق على خدمات الخبراء الاستشاريين ستتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة .